

بالجل محمول كون الفرق فالجميع ثلاثه ما يعني
قد صدق المثل بان جعل المعلوم ان كان فيه موجل
معلوم كما مثلنا والعين الجوهريه لانه حرام في
ما صدق مثلها على ان فيه ما يهالكه ومارة موجلة
لسنة فان قيل ما يتان فقد استوي المسمى الحلال
ومصدق المثل فتأخذ المائتين ما يعجز الة ومائة الى
سنة وان قيل مائة وحسوت اخذت المسمى وهو حق
المائتان كذالك لانه الاكثر وان قيل ثلاث مائة الخذ
مائتين حاليين ومائة موجلة لسنة وان لم يكن في
الصداق موجل معلوم اعتبر الحال فقط والى الجوهري
على كل حال ومشيء النكاح ان وقع بمنفعة تدامها
لاضافة اية منفعة مثل دارة او عبد او دابة او
تعليها قرانا كسورة منه واجبا والفسخ للنكاح
على المثل قاله بن الحاجب وقال في الجواهر وهو قول
اكثر الاصحاب نقله المصنف في التوضيح وعبارته ان
الحاجب وفي كونه منافع كخدمته مدة معينة او تعليمه
قد ناسخه مالك وكره ابن القاسم واجابهم اصح وان
وقع معنى على المثل فترجع على ما سبه لما لك من النسخ
واما على الجواهر والكراهة فلا يختلف في الامضاء وان
مضى على المثل للاختلاف فيه وما سبه المصنف قال في
الجواهر هو قول اكثر الاصحاب انه يحل الامضاء بغير
قول

قول بن القاسم بالكرامة واما على المنع فيمنع قبل البناء
ويثبت بعده بهداه المثل ويرجع عليها بظنه الاجرة
لوقت فسبح الاجارة ولو بعد الدخول **وجاز نكاح**
التفويض والاجب نكاح التسمية ونكاح التفويض **فقد**
بلاد كرميه سمية **مهر** ولا دخول على اسقاطه فان
دخلا على اسقاطه فليس من التفويض بل نكاح فاسد
كما تقدم **ولا صرفه** اية الصداق حكم احد فان صرف
اياه الصداق **لغيره** اية حكم احد **فالحكم** اية فهو نكاح
تحكيم وهو جائز ايضا **والتمها** اية الزوجة في التفويض
وكذا في التحكيم **ان فرض الزوج** صدق المثل وليس
لها الامتناع **ولا يلزمه** اية الزوج ان يفرض صدق
المثل بل له ان يفرض اقل منه فان فرضت به والا
قبل له اما ان تزيد واما ان تطلق وان ساطقت
قبل الفرض والاشي عليه وكذا لا يلزمه ما فرضه المحكم
ان كان غيره ولا يلزمه فرض صدق المثل ان كان
هو المحكم ولما طلب الفرض قبل الدخول وكره ثكنها
من نفسها قبل الفرض ولو وطئها قبل **استحقته** اية
صدق المثل **بالوطئ** ان كان بالفا وهي مطيعة ولو
مع مانع شرعي وليس له ان يقول لا افرض الا اقل
من صدق المثل **للصوت** قبل البناء وان ثبت به الا
او طلاق قبله **لان يفرض** لها سببا **وترضى** به ولو